

كلمة السيد المدير العام للمعهد العالي للقضاء
ندوة القضاء رافعة أساسية لتحسن مناخ الاستثمار، الرهانات والممارسات الفضلى

(21 نونبر 2024)

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

- السيد وسيط المملكة؛
 - السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
 - السيد الكاتب العام لرئاسة النيابة العامة؛
 - السيد الوكيل القضائي للمملكة؛
 - السيد رئيس الغرفة التجارية بمحكمة النقض؛
 - السيد عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئيس اللجنة العلمية للمعهد؛
 - السيد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
 - السيد المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار؛
 - السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء؛
 - السادة رؤساء الأقطاب بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمعهد العالي للقضاء؛
 - السيد رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط؛
 - السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس؛
 - السيد مدير التعاون والبحث بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة؛
 - السيدات والسادة القضاة؛
 - السيدات والسادة ممثلي المؤسسات والقطاعات الوزارية والجامعات؛
 - الحضور الكريم كل باسمه وصفته وبالتقدير والاحترام اللائقين بمقامه؛
- ♦ بسعادة بالغة وقلب تغمره مشاعر المودة والأخوة والتقدير أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء العلمي الهام الذي خصص لمناقشة موضوع له راهنيته وأهميته البالغة، أهمية تؤكد لها العناية الخاصة التي حظي به من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إذ حرص جلالته في أكثر من مناسبة على التأكيد على أهمية دور الذي يضطلع به القضاء في تشجيع الاستثمار ودعم ثقة المستثمرين.
- ♦ وهكذا، أكد جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2008 "إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي. ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة استقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن القضائي، كمحفزين على التنمية والاستثمار. لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أورشنا الإصلاحية " انتهى النطق الملكي السامي.

و في ذات السياق كذلك أود التذكير بما جاء في الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الثاني للعدالة يوم 21 أكتوبر 2019 بمراكش والتي جاء فيها: (إن خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعا اليوم، بذل المزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال القضائي، وتطوير الإدارة القضائية، وتعزيز حكمتها، من خلال مقارنة شمولية مندججة، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها، المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبية والجمركية، والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات) انتهى النطق الملكي السامي.

♦ إن هذه الدرر الملكية الغالية التي آثرت أن أشير إليها في بداية هذه الكلمة تُؤطر لموضوع هذا اللقاء وتبين بوضوح الغاية والغاية المرجوة من إدراجه موضوعا لأول ندوة للمعهد بعد صدور القانون الجديد للمؤسسة وتفعيل التنظيم الهيكلي الذي أعقب صدوره. فندراس علاقة القضاء بالاستثمار في إطار هذه الندوة يتوخى إذن الانخراط في تنزيل الرؤية الملكية الحكيمة في كسب هذا الرهان الاستراتيجي الذي تنعكس ثماره دون شك على الوطن ككل، بما يجعله داعما لمسيرة التطوير والإصلاح في مجالات مختلفة، لها ارتباط وثيق بطموحات المواطن وتطلعاته من خلال التسريع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعل الدور الذي يضطلع به القضاء في علاقته بالاستثمار أحد التطبيقات الجيدة التي تترجم بحق مبدأ القضاء في خدمة المواطن كما أراده جلاله الملك حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

لا شك أن العلاقة بين القضاء والاستثمار وثيقة ومثينة الجذور، فوظيفة القضاء الأساسية بصريح الدستور تتجلى في حماية الحقوق والحريات والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون. ومن ثم فإن أحكام القضاء بمختلف تخصصاته ودراجاته تؤثر بشكل مباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتؤسس لفضاء آمن للاستثمار، يُضْمَنُ به الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والحقوقية، وينتج آفاقاً كبيرة للتنمية. ومعلوم أن القضاء المغربي واکب بنجاعة وفعالية التحولات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والتكنولوجية التي تعرفها بلادنا، مؤكداً من خلاله اجتهاداته المتميزة ريادة التجربة القضائية المغربية في تحسين جاذبية مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار وخلق مناخ سليم يشجع على ازدهار الأعمال ودعم المبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص؛ ومنح الطمأنينة للمستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء.

♦ ولا يخامرني شك في أن هذا اللقاء سيشكل حتماً فرصة سانحة للاطلاع على أدوار الفاعلين في مجال الاستثمار ومواكبة المستجدات القانونية ورصد الممارسات القضائية الجيدة التي تشجع الاستثمار وتعزز ثقة المستثمرين. ولي اليقين على أن خلاصات هذه الندوة وتوصياتها، ستكون رافداً مهماً للمجهودات التي تبذل حالياً من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ومختلف محاكم المملكة لتعزيز دور القضاء في النهوض بالاستثمار.

♦ في ختام هذه الكلمة أشكر السيد وسيط المملكة والسيد الوكيل القضائي للمملكة على تلبية الدعوة، كما أشكر باقي المسؤولين على تشریف هذا اللقاء بحضورهم، ولا أنسى من كلمات الشكر السيدات والسادة المتدخلين من القضاة وممثلي الإدارات والمؤسسات الوطنية، فلکم منا أصدق تقدير وأكبر احترام.

♦ أتمنى أن تكفل لأشغال هذا اللقاء بالنجاح.

شكراً لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.